



دراسات فجوة

أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية : فجوة التخطيط والتمويل والبيانات

أ.د. وليد عبد مولاة

سلسلة دراسات تنموية :

سلسلة تنموية تهدف إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم قضايا التنمية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات علمية دورية وغير دورية يقوم بتنظيمها المعهد. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد المهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، آمليين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع تلك القضايا في الدول العربية.

سلسلة دراسات تنموية
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: فجوة التخطيط والتمويل والبيانات

إعداد

أ.د. وليد عبدمولاه

المحتويات

1. الإطار التاريخي للفكر التنموي وظهور أهداف التنمية
المستدامة 1
2. المبادرات الحديثة للتخطيط التنموي 3
3. وضع التنمية المستدامة الراهن في الدول العربية 6
4. متطلبات تعزيز أداء الدول العربية التنموي: سد الفجوة
التخطيطية والتمويلية والبيانية 12
5. الخاتمة 29
- المراجع 32

1. الإطار التاريخي للفكر التنموي وظهور أهداف التنمية المستدامة

لطالما كانت قدرة الدول على التطور واللحاق بالدول الأكثر ثراءً *Catching up* من الاهتمامات المركزية في الاقتصاد. وقد تراوحت الدعوة قديماً من ضرورة الحماية واعتبارها حاسمة لسلامة النشاط الاقتصادي (المدرسة التجارية 1500-1776)، إلى الدعوة إلى الحرية الاقتصادية على يدي A. Smith, 1776 في كتابه الشهير "ثروة الأمم"، ثم إلى الدعوة إلى الحماية من جديد لحماية الصناعات الناشئة في ألمانيا وفرنسا وبقية الدول الأوروبية. بعدها لم يشهد العالم، بعد إسهامات K. Marx, 1867، اهتماماً قوياً بقضايا التنمية لغاية الحرب العالمية الثانية بسبب استقرار النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة. وقد ازدهرت الكتابات الخاصة بأدبيات التنمية مع بدء الدول المستعمرة في نيل استقلالها واهتمام الدول والمؤسسات المانحة في التعرف على أولويات وشروط الاستثمار والإقراض في هذه الدول.

وقد فسّرت بعض النماذج *à la Nelson, 1956* أن التفاعل بين معدلات الزيادة السكانية ومعدلات نمو الدخل قد يؤدي بالعديد من الدول النامية إلى الوقوع في "مصيدة الفقر" على نحو يحرمها من تحقيق مستويات معيشية مستدامة. بالمقابل، يرى البعض الآخر بأن النمو الاقتصادي يعتمد بشكل أساسي على التراكم السريع لرأس المال (Rostow, 1960؛ Chenery and Taylor, 1968). وقد ذهب Lewis, 1955 إلى أن معدل الاستثمار من الناتج المحلي يجب أن يتجاوز 12% لإطلاق معدلات نمو قوية ومستدامة تسمح بالخروج من فخ الفقر. وأخيراً وضّحت نماذج النمو الداخلي *Endogenous Growth Models* بأن النمو طويل المدى يحتاج إلى تراكم رأس المال والعمالة بالإضافة إلى مكاسب الإنتاجية التي يُحفّزها الابتكار التقني ونوعية التعليم بشكل أساسي (Solow 1956؛ Barro and Sala-i-Martin 1991؛ Aghion and Howitt 1998). وقد لاحظت

Pritchett, 1997 أنه لم يشهد سوى عدد قليل من الدول، في شرق آسيا على سبيل المثال، فترات من مكاسب الإنتاجية السريعة التي سمحت لها بالحفاظ على نمو قوي ساعدها في تحقيق زيادات هامة في الدخل.

من جانب آخر، تبين أن التنمية هي مسألة تحول اقتصادي، يشار إليه بتحويل رأس المال والعمالة من الزراعة إلى الأنشطة غير الزراعية، ولا سيما الصناعات التحويلية، والاستفادة من نمو الإنتاجية المرتفع فيها (Lewis, 1954؛ Chenery, 1960؛ Chenery and Taylor, 1968). إلا أن التحول الاقتصادي ليس بالمهمة السهلة، بالنظر إلى أن معظم الاستثمار يذهب عادةً إلى الأنشطة التقليدية والرعية في الدول النامية، حيث تكون التكاليف والأرباح معروفة جيداً للمستثمرين، في حين يعتمد التحول الاقتصادي الهيكلي على إنتاج مجموعة واسعة من السلع والخدمات الجديدة عالية الإنتاجية والقيمة المضافة، مما يتطلب جميع قدرات جديدة تتطلب مزيجاً من المؤسسات الجيدة والتعليم الجيد والبيئة الاستثمارية الملائمة والقادرة على حل فشل السوق وفق خطط متناسقة وشاملة للتنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي (Lall، 2000؛ Hausmann and Klinger، 2006، 2007؛ Abdmoula، 2022 ، Hidalgo et al.2007. Hausmann et al. 2007).

على أرض الواقع، شهدت الستينات والسبعينات من القرن الماضي تركيزاً على تسريع النمو الاقتصادي سعياً لتحقيق منافع "الأثر التساقطي للنمو" Trickle-down effect، تلاه اهتمام متزايد بقضايا توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية. ومع ظهور أزمة المديونية العالمية في ثمانينيات القرن الماضي، تراجع الاهتمام بالقضايا الاجتماعية لصالح التركيز مرة أخرى على النمو الاقتصادي واستعادة الاستقرار المالي والنقدي ضمن برامج الإصلاح الهيكلي التي طبقت على العديد من الدول النامية منذ عام 1980 بواسطة الدول المانحة من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد حاولت هذه البرامج ذات الطابع

أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: فجوة التخطيط والتمويل والبيانات

الليبرالي معالجة التشوهات الهيكلية التي تعاني منها هذه الدول من خلال تحرير الأسواق والتجارة وأسعار الصرف وإصلاح منظومة الدعم وخصخصة القطاع العام وفق ما عرف بتوافق واشنطن Washington Consensus. ولكن فشل هذه البرامج في إفراز النتائج المتوقعة في أغلب الدول، لأسباب عديدة أهمها ضعف المؤسسات واستشراء الفساد وثقل البيروقراطية وعدم فعالية التخطيط، أدى إلى تحول جزئي لعمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واقترح الأمم المتحدة لأطر مختلفة نهاية تسعينات القرن الماضي، لا سيما ضمن الإطار الشامل للتنمية الذي أدى الى ظهور الأهداف الإنمائية للألفية Millennium development Goals وأهداف التنمية المستدامة Sustainable Development Goals، والتي تسعى الى تحقيق الموازنة بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2. المبادرات الحديثة للتخطيط التنموي

يُعرف التخطيط بأنه نشاط علمي ينطوي على تدخل إرادي من جانب هيئة مركزية لتحقيق غايات محددة تستهدف نقل المجتمع والاقتصاد من وضعهما الراهن إلى وضع آخر مرغوب الوصول إليه في المستقبل يُحقق فيه الازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتعليم الجيد والصحة والمؤسسات الكفؤة. وبرز التخطيط التأشيري Indicative and participative planning اليوم، على عكس التخطيط المركزي الذي طُبّق في فترات سابقة وفشل في تحقيق أغراضه، كأفضل وسيلة للتوفيق بين الأهداف طويلة المدى والأهداف المتوسطة والقصيرة من ناحية، وتحديد طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الإجراءات التشريعية والتنظيمية المطلوبة لتحفيز قوى المجتمع لا سيما القطاع الخاص في ظل اقتصاد السوق من ناحية أخرى (عبد مولا، 2012). وفي هذا الإطار لا بد من التنويه الى أن التخطيط التنموي التأشيري يتقاطع مع مفهوم التخطيط الاستراتيجي

الذي شاع تطبيقه لدى الشركات الخاصة في الدول المتقدمة خلال القرن العشرين كأسلوب للإدارة الاستراتيجية بهدف تحديد أهدافها بعيدة الأجل لمواجهة التحديات والمخاطر المحيطة بها وتحديد البدائل وتخصيص مواردها لتحقيق أهدافها وتعزيز تنافسياتها واستدامتها في السوق. من ثم يتبين أن إطار التفكير الاستراتيجي طويل المدى ينطبق على التخطيط التنموي، ولكن أدوات التنفيذ ونطاقها يتباين بالنظر الى أن هذا الأخير يطبق على مستوى كلي للدول من جهة، وحيث لا تملك الدول كل أدوات ووسائل التنفيذ من جهة أخرى، وهو ما يتطلب تحريك السياسات الاقتصادية ومنظومة الحوافز لتغيير سلوك أصحاب المصلحة وشركاء التنمية في المجتمع على نحو يسمح بتوجيه الاستثمار والاستهلاك والتعليم والثقافة والمجتمع ككل نحو الأهداف المرصودة وفق نماذج حاسبة للتوازن ونظام للتقييم والرصد.

ولتقييم المحتوى التخطيطي للمبادرات الدولية الحديثة، يمكن النظر في العناصر التالية: أولاً الأفق التخطيطي طويل المدى، ثانياً نموذج الاتساق الداخلي للاقتصاد والمجتمع، ثالثاً أهداف كمية محددة وبأفاق زمنية محددة، ورابعاً مؤشرات تجميعية للرصد والمتابعة. استناداً إلى الجدول التالي، يلاحظ ترسخ التوجه نحو اعتبار التخطيط الاستراتيجي كمنهج لإحداث التنمية المتوازنة في مختلف المبادرات الدولية منذ نهاية القرن الماضي. وقد انطوت صياغة هذه المبادرات على أفق تخطيط طويل المدى لأهداف الألفية تغطي الفترة 2000-2015، وأهداف التنمية المستدامة تُغطي الفترة 2015-2030، وأهداف كمية محددة حول الفقر والتعليم والصحة والبيئة والمؤسسات والشراكة والتعاون الدولي بأفاق زمنية محددة بالإضافة إلى مؤشرات تجميعية لقياس مدى التقدم المحرز لكل هدف من الأهداف الرئيسية والفرعية ورصد وتقييم الانجاز التنموي والوقوف على المعوقات التنموية. بالمقابل يلاحظ أن أجندة التنمية المستدامة، الهادفة إلى تحقيق سبعة عشر هدفاً، لم تحدد، على غرار أهداف الألفية، تفاصيل النموذج الاقتصادي التنموي ولا

أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: فجوة التخطيط والتمويل والبيانات

نوعية السياسات الكفيلة بتحقيق الأهداف ولا سُبُل تمويلها. وعلى العموم يبدو جلياً أن المؤسسات الدولية وعلى رأسها المؤسسات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة أخذت على عاتقها صياغة استراتيجيات منضبطة وشاملة لسدّ حاجة العديد من الدول التي تعاني من ضعف المؤسسات التخطيطية، في حين وجهت بضرورة مواءمة الأهداف الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة SDGs mainstreaming بالنسبة لبقية الدول.

فهل تمثل أهداف التنمية المستدامة فرصة حقيقية للتنمية بالنظر إلى ما تواجهه الدول من تحديات في سدّ فجوة أهداف التنمية المستدامة بالنظر إلى الترابطات القوية بينها، حيث لا يمكن لصانعي السياسات الاستمرار في اتباع نفس نموذج التنمية حيث يتم تنفيذ السياسات بشكل منعزل دون النظر في المفاضلات بين أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وما يتطلبه ذلك من موارد وأدوات ومؤسسات كفؤة، تتطلب نماذج إنمائية جديدة متكاملة ومتسقة حيث يتم التعامل مع جميع الأهداف في وقت واحد مع مراعاة الترابطات بينها، ومع مراعاة سياق كل بلد والترتيبات المؤسسية القائمة فيه. بالإضافة إلى ذلك، يواجه صناع السياسات، وخاصة في الدول منخفضة الدخل، تحديات مالية جسيمة لسدّ الفجوة المالية لأهداف التنمية المستدامة، حيث الحاجة ماسة إلى تعبئة المزيد من الموارد المالية الوطنية والدولية وتنسيق الميزانيات والسياسات والتخطيط بين مختلف القطاعات.

جدول رقم (1): المبادرات الدولية الحديثة ذات المحتوى التخطيطي

أهداف التنمية المستدامة (17 هدفًا) 2015-2030	الأهداف الإنمائية للألفية (8 أهداف) 2015-2000	وثائق استراتيجيات الإقلال من الفقر 1999	
15 سنة	15 سنة	-	1. أفق تخطيط طويل المدى
-	-	نموذج اقتصاد كلي تقليدي Harrod Domar 1936	2. نماذج اتساق داخلي للاقتصاد والمجتمع
الإقلال من الفقر متعدد الأبعاد والمحافظة على البيئة	الإقلال من الفقر المادي والفقر البشري	الإقلال من الفقر إلى نصف مستواه	3. أهداف كمية محددة وبأفاق زمنية
مؤشرات تجميعية وتفصيلية لكل هدف	مؤشرات تجميعية لكل هدف	مؤشرات تجميعية	4. مؤشرات تجميعية للرصد والمتابعة

المصدر: اعداد الكاتب .

3. وضع التنمية المستدامة الراهن في الدول العربية

يعرض تقرير التنمية المستدامة Sustainable Development Report أداء الدول باعتماد أحدث البيانات المتاحة باستخدام مصادر البيانات الرسمية للأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومصادر البيانات غير الرسمية كمؤسسات البحث والمنظمات غير الحكومية. ويظهر التقرير أداء الدول في الـ 17 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة وفق مؤشر يعطي وزناً متساوٍ لكل منها. وتشير النتيجة إلى موقع البلد بين أسوأ نتيجة ممكنة 0 وأفضل نتيجة ممكنة 100. ويجمع الجدول رقم 2 بين إصداري 2016 و 2021 وهما يغطيان أداء الدول العربية في السنوات 2015 و 2020. وبين الجدول تقدم المؤشر في كل الدول العربية (حيث زاد متوسط الدول العربية من 55.7 إلى 63.1)، بالمقابل أظهرت كل الدول العربية تراجعًا في الترتيب باستثناء الجزائر وعمان، وهو راجع بالأساس إلى زيادة عدد الدول المدرجة في الترتيب (من 149 إلى 165 دولة) بالإضافة إلى إحراز دول أخرى تحسنًا أكبر في قيمة المؤشر. ويبدو أن أداء الدول العربية ذات الدخل المتوسط والدخل المرتفع متداخلًا في أعلى الجدول، في حين تأتي كل الدول العربية ذات الدخل المنخفض في مراتب متأخرة دوليًا. ويرجع هذا الأداء جزئيًا إلى طبيعة أهداف التنمية المستدامة التي تركز إلى حد كبير على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ومنها أهداف إنهاء الفقر متعدد الأبعاد والنمو

أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: فجوة التخطيط والتمويل والبيانات

الشامل والمستدام وتمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية والتعليم الجيد والنفوذ الى الخدمات الأساسية والبنية التحتية (الأهداف من 1 الى 10)، وهو ما يفسر تعذر تقدم الدول الأفقر والأقل نموًا. من جهة أخرى، تواجه بقية الدول العربية، بالرغم من تفاوت إمكاناتها خاصة بين الدول الخليجية وبقية الدول العربية ذات الدخل المتوسط، صعوبات في مواجهة التحديات البيئية الرئيسية التي تناولتها أهداف التنمية المستدامة لا سيما المتعلقة بالتلوث وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والتصدي للتحغير المناخي (الأهداف من 11 الى 15)، وكذلك الحال بالنسبة إلى التحديات ذات الصلة بالمساوات بين الذكور والإناث في مجالات العمل والتمثيل المجتمعي وغيرها.

جدول رقم (2): أداء الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عامي 2016 و2021

مؤشر التنمية المستدامة 2020 (165 دولة)			مؤشر التنمية المستدامة 2015 (149 دولة)		الدول	
التغير بين 2015 و 2020	المؤشر	التغير بين 2015 و 2020	الترتيب	المؤشر		الترتيب
+	71.4	-	60	65.1	51	تونس
+	70.9	+	66	58.1	83	الجزائر
+	70.5	-	69	61.6	64	المغرب
+	70.2	-	71	63.6	55	الامارات
+	70.1	-	72	62.7	59	الأردن
+	70.1	+	73	59.9	74	عمان
+	68.6	-	82	60.9	66	مصر
+	66.8	-	93	58	86	لبنان
+	66.7	-	94	65.8	49	قطر
+	66.3	-	98	58	85	السعودية
	66.1		100			البحرين
+	63.8		105	50.9	105	العراق
+	62.5	-	113	52.5	100	الكويت
	58		127			سوريا
+	55.5	-	133	39.6	132	موريتانيا
	53.8		138			جيبوتي
+	52.9	-	145	37.3	137	اليمن
+	49.5	-	157	42.2	127	السودان
	45.6		162			الصومال
	63.1			55.7		المتوسط

المصدر: اعداد الكاتب باعتماد تقارير SDGs 2021-2016

ويلاحظ تقرير التنمية المستدامة لعام 2021 أن معظم الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، باستثناء تلك التي واجهت حالات من عدم الاستقرار الأمني، كانت تركز تقدمًا فيما يتعلق بإنهاء الفقر المدقع وتوفير الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية، لا سيما فيما يتعلق بالهدف رقم 3 المتعلق بالصحة الجيدة والهدف رقم 8 المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، إلا أن جائحة COVID-19 أدت إلى انتكاسات عديدة. ويتبين من الأشكال رقم 1 و2 والجدول رقم 3 التالية، التي تسلط مزيدًا من الضوء على مستويات النمو والانتاجية والتلوث، أن هذه القضايا الهامة لا تزال تشكل تحديًا حقيقيًا لأغلب الاقتصادات العربية بالنظر إلى طبيعة هياكلها الانتاجية والاستهلاكية والطاقية، بالرغم من التقدم المحرز في جوانب عديدة أخرى للتنمية المستدامة خاصة في الدول النفطية.

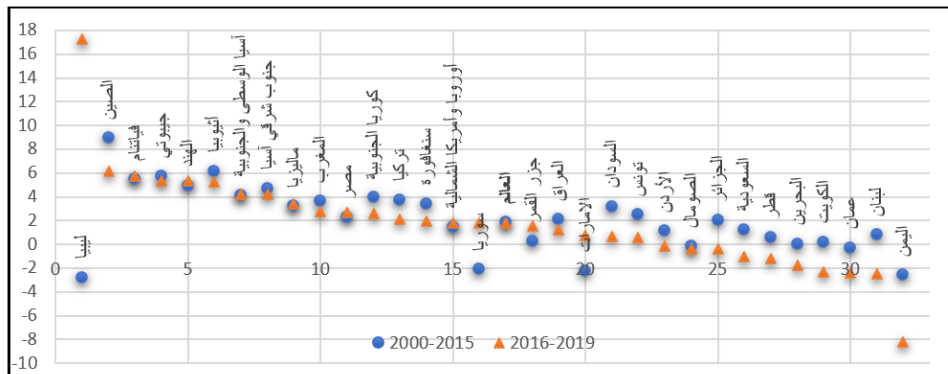
▪ هدف نمو الدخل (الهدف رقم 1.8)

يمثل الحفاظ على معدل نمو اقتصادي قوي قدره 7% من أهم الأهداف المرصودة في أجندة التنمية المستدامة لأقل الدول نموًا لتحقيق زيادات هامة في الدخل ومكافحة البطالة والفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية. ويظهر الشكل التالي أن المتوسط العالمي لنمو الدخل قد بلغ 1.3% خلال الفترة 2000-2015 مقابل 1.7% خلال الفترة 2016-2019. وقد سجلت العديد من الدول العربية ذات الدخل المنخفض والمتوسط معدلات نمو للدخل دون المأمول، في حين أظهرت دول المقارنة معدلات نمو للدخل أعلى وأكثر استقرارًا خلال الفترتين على غرار الصين وفيتنام وبقية دول جنوب شرقي آسيا. وترجع هذه الوضعية إلى الأسباب المعروفة وراء ضعف النمو الاقتصادي من ضعف الاستثمار المنتج عمومًا وتركز الهيكل الإنتاجي في هذه الاقتصادات من جهة، وارتفاع الزيادة السكانية الطبيعية من جهة أخرى. أما في حال الدول الخليجية فان تواضع معدلات نمو للدخل (بالرغم من قوة النمو

أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: فجوة التخطيط والتمويل والبيانات

الاقتصادي) يرجع إلى الزيادة السكانية المرتفعة غير الطبيعية المدفوعة باستقدام العمالة الوافدة.

شكل رقم (1): نمو الدخل في الدول العربية ودول المقارنة خلال الفترات 2000—2015 و2016-2019

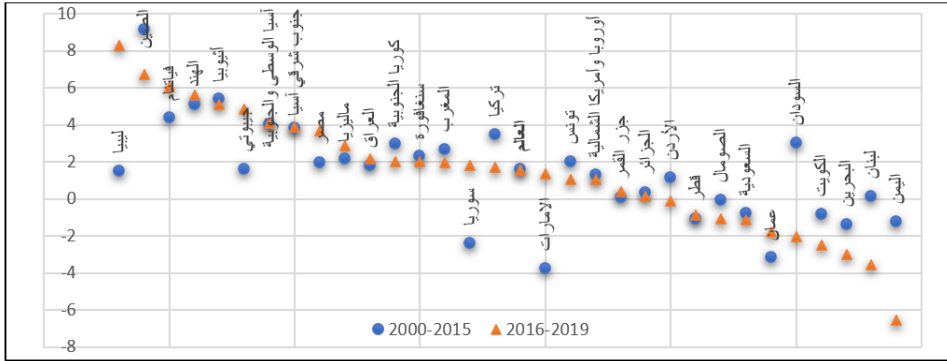


المصدر: اعداد الكاتب باعتماد بيانات SDGs 2021

▪ هدف نمو الإنتاجية (الهدف رقم 2.8)

يبلغ المتوسط العالمي لنمو الانتاجية 1,6% خلال الفترتين 2000-2015 و2016-2019-2019، في حين أظهرت أغلب الدول العربية معدلات نمو سالبة أو ضعيفة باستثناء مصر والعراق والمغرب وبدرجة أقل تونس، التي أظهرت شبه استقرار في معدلات نمو الانتاجية بين 2% و3%. وقد سجلت بعض الدول معدلات سالبة تحولت الى الموجب في الفترة الثانية على غرار الامارات. وعلى العكس تحولت بعض الدول من الموجب إلى السالب على غرار الأردن والسودان. أما بقية الدول العربية فبقيت انتاجيتها سالبة خلال الفترتين. ويمكن إرجاع هذا الأداء الى التحديات القائمة في وجه التنوع والابتكار والترقية التكنولوجية والتركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، كونها المحركات الطبيعية لتحقيق زيادات مستدامة في الإنتاجية (الشكل رقم 2).

شكل رقم (2): نمو الانتاجية في الدول العربية ودول المقارنة خلال الفترات 2000—2015 و2016-2019



المصدر: اعداد الكاتب باعتماد بيانات SDGs 2021

▪ هدف تقليل تلوث الهواء في المدن والريف (الهدف رقم 2.6.11)

تحتل بعض الدول العربية المراتب الأولى دوليًا في تلوث الهواء سواء كان في المدن أو في الريف وهو ما يخل بشكل كبير بالهدف رقم 11 الهادف إلى جعل الحياة صحية ومستدامة، مما يستدعي التركيز على منابع هذه الانبعاثات في النقل وإنتاج الكهرباء والصناعة والعمل على تقليلها في أقرب الأجل من خلال خطط واقعية للانتقال الطاقى والنقل العام، على غرار ما أعلنته العديد من الدول في المنطقة والعالم. ويلاحظ في هذا الإطار زيادة التلوث في بعض الدول على عكس دول أخرى عديدة تمكنت من تحقيق تراجع ملفت قريبا من المتوسط العالمي البالغ 31.2 في المدن و37.9 في الريف عام 2016. (الجدول رقم 3).

أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: فجوة التخطيط والتمويل والبيانات

جدول رقم (3): مستوى تلوث المدن والريف لعامي 2011 و2016
 (متوسط مستويات الجسيمات الدقيقة السنوية (على سبيل المثال PM2.5 و PM10)
 ميكروغرام لكل متر مكعب؛ مرجحة بعدد السكان)

2016		2011		
الريف	المدن	الريف	المدن	
73.3	81.6	69.4	77.4	قطر
70.8	78.1	68.6	72.4	موريتانيا
66.7	73.0	57.5	62.5	مصر
56.5	65.0	57.8	65.9	الكويت
58.6	64.0	59.8	62.8	السعودية
61.7	63.3	58.4	59.0	البحرين
54.2	56.4	57.3	62.3	العراق
50.3	46.4	42.3	38.9	ليبيا
44.1	43.0	40.4	39.8	السودان
45.8	42.2	44.1	40.7	الامارات
45.7	41.3	43.0	40.1	عمان
42.1	40.3	42.7	40.6	اليمن
38.5	38.2	33.1	33.4	جيبوتي
46.8	35.6	44.3	34.4	سوريا
39.6	34.1	32.1	29.0	الجزائر
37.3	32.8	38.1	33.1	الأردن
35.3	32.5	29.5	28.8	تونس
<u>37.9</u>	<u>31.2</u>	<u>36.1</u>	<u>30.2</u>	العالم
29.6	30.7	29.7	30.0	لبنان
28.2	28.6	24.0	24.1	المغرب
27.7	27.7	23.6	22.9	الصومال
15.3	15.5	14.6	14.7	جزر القمر

المصدر: اعداد الكاتب باعتماد بيانات SDGs 2021

4. متطلبات تعزيز أداء الدول العربية التنموي: سد الفجوة التخطيطية والتمويلية والبيانية

مارست العديد من الدول العربية أسلوب التخطيط الاقتصادي الشامل مباشرةً بعد استقلالها بهدف تأسيس بنى اقتصادية واجتماعية لتدعيم مقومات الاعتماد على الذات، من خلال برامج وخطط تديرها وتسيطر عليها الحكومات بشكل عام. وقد تأسس هذا التوجه على الفكر التنموي الذي كان سائداً آنذاك في ضوء فشل السوق في تخصيص الموارد وضعف المبادرة الخاصة والحاجة إلى إحداث تغيرات هيكلية وجوهرية في الاقتصاد والمجتمع. وقد عمدت العديد منها وبشكل متفاوت إلى تأميم أو قيادة الصناعات والتمويل والتجارة والموارد الطبيعية، واستخدام الضرائب والقروض لتمويل العجز، مما أدى سريعاً إلى ظهور التحديات الهيكلية المعروفة المتمثلة أساساً في تضخم دور الدولة وتواضع المؤسسات والتعليم وأدوار القطاع الخاص وتركز الاقتصاد في قطاعات مرتبطة عادة بالموارد الطبيعية المتاحة. وبدأت بعض الدول سريعاً تُعاني من العجز الكبير في موازنتها وميزان المدفوعات ممّا أدّى إلى تراكم المديونية (المعهد العربي للتخطيط، 2021)، وهذا ما سارع بالعديد من الدول المثقلة بالديون إلى اللجوء الكامل إلى برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي خاصة خلال تسعينات القرن الماضي، بهدف تصحيح المسار وبدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وعند فشل برامج التصحيح الهيكلي في تحقيق أهدافها، تحولت الدول العربية إلى الإطار البديل الذي طرحته المؤسسات الدولية، على أمل تحقيق النتائج المرغوبة للتنمية. وقد أكدت الأطر العامة للتنمية الشاملة في البنك الدولي في عام 2000 أن الإطار العام للتنمية الشاملة يقوم على مبادئ عامة أولها ضمان وجود إطار للتنمية يتسم بالشمول وطول الأجل، بالإضافة إلى استقرار إطار السياسات الاقتصادية الكلية، واختيار سياسة مالية مناسبة وخطة تمويلية لبرنامج التنمية، بالإضافة إلى سياسات هيكلية وقطاعية وسياسات للعدالة الاجتماعية مناسبة وتحسين حاكمية وإدارة

أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: فجوة التخطيط والتمويل والبيانات

القطاع العام. وبالنظر إلى الدروس المستفادة في تواضع مخرجات أهداف الألفية 2000-2015 بالإضافة إلى تواضع مخرجات أهداف التنمية المستدامة إلى حد الآن، يجدر البحث في تعزيز قدرات العديد من الدول العربية في تحقيق الأهداف المعلنة في الأجندة الدولية بالنظر إلى التحديات التنموية القائمة في الدول من جهة، بالإضافة إلى نقائص الأجندة الدولية نفسها من جهة أخرى، وفق المحاور المقترحة الواردة في الجدول التالي.

جدول رقم (4): محاور سد الفجوة التخطيطية والتمويلية والبيانية

<p>الحاجة إلى إعادة التفكير في نمط إدارة التنمية والسياسات التنموية على نحو يسرع النمو ويحسن جودته ويحقق التحول الهيكلي , Transformative and job rich growth وفق المحاور التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ تبنى أجندة التنمية المستدامة يتطلب ترجمة أهدافها في الخطط الوطنية حسب الأولويات الوطنية SDGs mainstreaming ▪ توطين وتنفيذ الأهداف على المستوى المحلي SDGs localizing ▪ تحديد النموذج الاقتصادي والسياسات والمؤسسات الكفيلة بتحقيق أقصى قدر ممكن من الأهداف. 	<p>1. سد الفجوة التخطيطية</p>
<p>الفجوات المالية هائلة وتحتاج إلى استراتيجية جديدة لتعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية بكفاءة أعلى تضمن الاستدامة المالية وفق المحاور التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ ضمان تعبئة الموارد المالية الكافية وتخصيصها بكفاءة لا سيما من خلال تطوير أداء المؤسسات والأسواق المالية. ▪ التوجه نحو الأدوات التمويلية البديلة غير التقليدية. 	<p>2. سد الفجوة التمويلية</p>
<p>الحاجة إلى التحول من قياس ورصد تجمعي يعتمد على المدخلات إلى قياس ورصد تفصيلي نوعي وكمي يعتمد على الأداء من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ استكمال بناء البيانات والمؤشرات والقدرات المؤسسية. ▪ استكمال نظم الرصد والتقييم والتغذية الرجعية. 	<p>3. سد فجوة البيانات</p>

المصدر: اعداد الكاتب

1.4 سد الفجوة التخطيطية

مرت الدول العربية بتجارب تخطيطية متباينة ومختلفة انتقلت من أسلوب التخطيط الاقتصادي الداخلي الشامل إلى الانفتاح والإصلاح الاقتصادي بالاعتماد عموماً

على الخطط متوسطة المدى في أغلب الحالات إلى أن توجهت العديد منها خلال العقد الأخير إلى انتهاج نهج جديد يتمثل في اعتماد رؤى استراتيجية طويلة المدى، كما هو مبين في الجدول التالي، بهدف استنساخ التجارب الدولية الناجحة على غرار تجارب دول جنوب شرقي آسيا في تطبيق التخطيط التأشيري التشاركي.

جدول رقم (5): التخطيط في الدول العربية: الوضع الراهن

الدولة	خطط متوسطة الأجل	رؤى طويلة الأجل
موريتانيا	✓	
المغرب	✓	
الجزائر	✓	
تونس	✓	
ليبيا	✓	
مصر	✓	2030 ✓
اليمن	✓	
السودان	✓	
الأردن	✓	2025 ✓
فلسطين	✓	
لبنان	✓	
سوريا	✓	
العراق	✓	2030 ✓
الكويت	✓	2035 ✓
السعودية	✓	2030 ✓
الإمارات	✓	2071 ✓
قطر	✓	2030 ✓
البحرين	✓	2030 ✓
عمان	✓	2040 ✓
الصومال	✓	
جيبوتي	✓	2035 ✓
جزر القمر	✓	2030 ✓

المصدر: اعداد الكاتب.

أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: فجوة التخطيط والتمويل والبيانات

بالرغم من الطابع الدولي لأهداف التنمية المستدامة، إلا أن مسؤولية تنفيذها وتمويلها ومطابقتها مع الأهداف القطرية تقع على عاتق الدول وحدها، بالإضافة إلى مسؤولية قياس ومتابعة انجازها بالنظر إلى مؤشرات القياس المعتمدة دولياً. وهذا يعني أن نجاح أهداف التنمية المستدامة يتطلب أولاً التوفيق بينها وبين الخطط والأهداف الوطنية، بالنظر إلى أولويات وقدرات كل دولة، وهو ما يتطلب مراجعة وتقييم الخطط والسياسات الوطنية، وتوفير التمويل ومتابعة الإنجاز، بالنظر إلى أن الخبرات الدولية المتاحة سواء من المؤسسات الدولية المانحة، أو من بيوت الخبرة لا تسمح بسد هذه الاحتياجات بشكل دائم ومستدام، وهو ما يستدعي إعادة النظر في منظومات التخطيط وضرورة بناء قدرات وطنية تغطي أنشطة التخطيط المختلفة بالمهنية المطلوبة. وقد قدمت الأمم المتحدة إطاراً استرشادياً يضم ثماني خطوات لتحقيق مواءمة الأهداف الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة SDGs mainstreaming (الإطار رقم 1)، حيث يتعين على الدول أن تأخذ في الاعتبار مراعاة السياق الوطني والمحلي، حيث يشتمل هذا على مجموعة واسعة من القضايا حسب المرحلة التنموية للدول والتي تغطي القضايا البيئة والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية. وتشمل المهام الرئيسية لتعميم أهداف التنمية المستدامة تحديد الأهداف والغايات الوطنية، وتحديد متطلبات تحقيق هذه الأهداف لا سيما من الناحية التخطيطية والتمويلية بالإضافة إلى سدّ الفجوة البيانية لاستكمال مؤشرات القياس التجميعية والتفصيلية ورصد التقدم. وقد اقترحت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أربع خطوات قد تنطبق على الدول في المراحل الأولية لتعميم أهداف التنمية المستدامة وهي كالتالي: (1) مراجعة الاستراتيجيات والخطط الحالية وتحديد مجالات التغيير، (2) تقديم التوصيات الأولية إلى صناع القرار والسياسات، (3) تحديد الأهداف ذات الصلة وطنياً، و(4) صياغة إستراتيجية وخطط قائمة على أساس النظم المتكاملة والالتزامات فيما يتعلق بالموارد والقدرات.

الإطار رقم (1): الإطار التوجيهي لتعميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030
في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية

<p>5- الاتساق العمودي للسياسات من خلال ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ مؤسسات متعددة المستويات. ▪ هيئات ومنتديات أصحاب المصلحة. ▪ النمذجة المتكاملة. ▪ شبكات محلية للرصد. ▪ نظام لرصد الأثر. 	<p>1- زيادة الوعي المجتمعي، من خلال ورش عمل وحملات توعوية حول أهداف التنمية المستدامة.</p>
<p>6- التمويل للمستقبل، من خلال ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ مراجعة نظم وأطر التمويل القائمة. ▪ بناء موازنة الأداء التشاركية. 	<p>2- اعتماد المنهج التشاركي، من خلال بناء شراكة واسعة بين أصحاب المصلحة في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني.</p>
<p>7- الرصد، التقارير، والمسؤولية، من خلال ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ سدّ الفجوة البيانية من خلال تغذية إنتاج البيانات وبناء المؤشرات. ▪ تحديث نُظم الرصد وكتابة التقارير. ▪ جمع البيانات التفصيلية وليس فقط التجميعية. 	<p>3- ملاءمة أهداف التنمية المستدامة مع الأهداف والأولويات الوطنية والجهوية، من خلال ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ مراجعة الخطط والسياسات والأهداف الوطنية. ▪ حصر الأهداف والغايات الوطنية والجهوية مع السياق التنموي للدولة. ▪ وضع الخطط والسياسات الوطنية في ضوء الأهداف والأولويات الوطنية.
<p>8- تقدير المخاطر وتعزيز القدرة على التكيف، من خلال اعتماد ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الحوكمة المستجيبة والمفتوحة. ▪ تقييم وإدارة المخاطر الكلية والجزئية. ▪ التخطيط من خلال بناء السيناريوهات واختبارات الاجتهاد. 	<p>4- الاتساق الأفقي للسياسات، من خلال ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ التحليل المتكامل والمتناسق للسياسات. ▪ المؤسسات الشاملة. ▪ النمذجة المتكاملة.

المصدر: اعداد الكاتب باعتماد UNDG, 2015

من جهة أخرى وبما أن أهداف التنمية المستدامة كلها مترابطة، فلا يمكن العمل على تحقيق هدف واحد، بل السعي لتحقيق كل الأهداف. من جهة تبدو بعض هذه الأهداف متكاملة بشكل واضح على غرار العلاقة بين الأهداف الاقتصادية فيما بينها بين النمو الاقتصادي القوي، والإنتاجية، والعمل اللائق، والفقر. من جهة أخرى تبدو بعض الترابطات والعلاقات المتبادلة بين الأهداف والغايات ليست بسيطة وقد تكون متعارضة، مما يستدعي معالجات وتفاعلات معقدة وديناميكية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: فجوة التخطيط والتمويل والبيانات

المتعلقة بقضايا البيئة والانبعاثات والمدن وغيرها والتي تتطلب مفاضلة بينها وبين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأنية. ويمكن تفصيل هذه الأهداف وفق مستويين، كما هو مبين في الشكل التالي، يعتمد إلى تبني أهداف التنمية المستدامة في الخطط الوطنية حسب أولويات الدول في المستوى الأول بحيث تركز بعض الدول على القضايا الاقتصادية والاجتماعية لمكافحة الفقر والنمو والهيكل الانتاجية في الدول الاقل نموًا، وتركز الدول المتقدمة والغنية على قضايا تنوع الاقتصاد والبيئة. ويعمل المستوى الثاني على تحديد النموذج التنموي من خلال بناء النموذج المتسق والبراغماتي لبعض الدول، واستكمال بناء المؤسسات الناظمة والكفاءة لدول أخرى والتحول الى دول ذات توجه تنموي قوي Developmental states (عبد مولا، 2016). ويمكن تنفيذ المستويين بشكل متتابع أو بشكل متواز حسب القدرات التمويلية والبشرية والفنية المتاحة للدول.

شكل رقم(3): نموذج مقترح لتبني أهداف التنمية المستدامة حسب أولويات الدول



المصدر: اعداد الكاتب.

2.4 سد الفجوة التمويلية

يمثل تعزيز كفاءة تعبئة الموارد المالية الوطنية والأجنبية وتوجيهها بشكل أكثر فعالية واتساق مع الخطط التنموية وأهداف التنمية المستدامة، تحد حقيقي لكل الدول بما فيها الدول النفطية الغنية ذات الفوائض المالية. ويتمثل هذا التحدي المتعاظم بالنظر إلى الحاجة إلى توفير تمويلات اضافية معتبرة لتمويل مكافحة التغير المناخي عمومًا والانتقال الطاقى على وجه الخصوص بالإضافة إلى الأعباء الأخرى التقليدية المتعلقة بتعزيز النفاذ إلى التعليم وتحسين جودته والصحة وتوفير البنى التحتية والنفاذ إلى الماء الصالح للشرب والكهرباء وغيرها من الخدمات الضرورية وتعزيز الهياكل الانتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي الدائم والشامل وخلق مواطن العمل اللائق.

وبالإضافة إلى أن أغلب الدول العربية متوسطة ومنخفضة الدخل تعاني عجزًا مزمنًا يتجاوز 10% من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الحالات، أظهرت بعض الدول النفطية تحولًا غير مسبوق حيث سجلت عجوزات هامة بالنظر إلى التراجعات الهامة في أسعار النفط منذ 2014 (أنظر الجدول رقم 6). وقد زادت حدة هذه العجوزات خلال 2021 في أغلب الدول العربية بالنظر إلى تداعيات جائحة كوفيد-19. وتمثل هذه العجوزات قيداً قاهراً على السياسات الهادفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويبدو أن أهمية السياسة المالية الكفوة تتضمن تشجيع السياسات المناسبة للتعبيئة الفعالة للموارد المالية الوطنية والأجنبية بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل لها.

أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: فجوة التخطيط والتمويل والبيانات

جدول رقم (6): عجز/فائض الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2020

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2005	2000	
-6.2	-5.6	-4.4	-6.5	-13.1	-15.3	-7.3	-0.4	-4.4	-0.1	0.0	13.6	9.7	الجزائر
-17.9	-9.0	-11.8	-14.0	-17.4	-18.3	-3.5	-8.9	-6.0	-5.1	-9.7	2.9	7.6	البحرين
-1.3	-0.8	-2.8	-4.5	-8.3	-15.3	-6.9	-4.2	-2.0	-1.2	-1.0	-1.2	-4.0	جيبوتي
-7.9	-8.0	-9.4	-10.4	-12.5	-10.9	-11.3	-12.9	-10.0	-9.6	-7.4	-6.7	1.3	مصر
-12.8	0.8	7.8	-1.5	-14.5	-12.8	-5.6	-6.1	4.1	4.7	-4.2	4.1	-	العراق
-8.9	-6.0	-4.7	-3.6	-3.7	-8.4	-8.5	-10.1	-14.3	-9.8	-7.8	-5.4	-4.0	الأردن
-8.3	5.0	9.2	6.3	0.3	5.6	22.4	34.1	32.4	33.3	26.0	43.3	31.6	الكويت
-3.2	-10.3	-11.2	-8.6	-8.8	-7.5	-6.2	-8.8	-8.4	-5.9	-7.5	-8.6	-24.0	لبنان
-54.5	21.1	17.1	-24.7	-78.8	-80.6	-72.1	-20.2	28.6	-17.2	12.5	31.4	14.1	ليبيا
2.9	2.7	3.3	0.5	0.1	-2.4	-2.6	-0.7	1.7	0.1	-0.5	-3.2	-	موريتانيا
-7.6	-3.8	-3.7	-3.5	-4.8	-4.9	-5.2	-5.1	-7.2	-6.6	-4.3	-5.9	-2.1	المغرب
-18.7	-5.6	-7.7	-12.0	-22.5	-15.6	-1.8	3.2	4.6	9.4	5.6	12.8	13.9	عمان
1.3	4.9	5.9	-2.5	-4.8	21.7	15.4	21.6	10.5	7.3	7.1	10.6	4.6	قطر
-11.3	-4.5	-5.9	-9.2	-17.2	-15.8	-3.5	5.6	11.9	11.6	4.4	18.0	3.2	السعودية
-5.9	-10.8	-7.9	-6.2	-3.9	-3.9	-4.7	-5.8	-7.4	-2.3	0.1	-1.9	-0.7	السودان
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-7.8	-4.4	-1.4	سوريا
-9.8	-3.9	-4.5	-6.0	-6.2	-5.2	-3.3	-7.4	-5.1	-3.4	-0.5	-2.7	-3.4	تونس
-5.6	0.6	1.9	-1.7	-2.8	-3.4	1.9	8.4	9.0	5.3	0.6	16.0	10.6	الإمارات
-7.7	-4.5	-2.5	-2.8	-2.1	-4.7	-2.5	-1.5	-6.3	-6.3	-2.2	-	-	فلسطين
-5.2	-5.6	-7.8	-4.9	-8.5	-8.8	-4.1	-6.9	-6.3	-4.5	-4.1	-1.8	6.1	اليمن

المصدر: اعداد الكاتب بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي 2022.

ويمكن تجميع طرق التمويل ضمن الموارد الوطنية في موارد دخل المالية العامة من الضرائب أو الأنشطة الاقتصادية المباشرة بالإضافة إلى الاستثمار الخاص، وضمن الموارد الأجنبية في الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات والقروض الانمائية بأنواعها وتحويلات المهاجرين. ويشتمل الشق الأول من السياسة المالية المستهدفة الأطر المالية التشريعية والتنظيمية لتعبئة الموارد المحلية والأجنبية وتيسير استخدامها الفعال للتنمية المستدامة بالأساس من خلال تطوير النظام المالي بما فيه المؤسسات والأسواق المالية الفعالة وتعزيز مستوى النفاذ إلى الخدمات المالية خاصة في ضوء ضعف مستوى التطور المالي في العديد من الدول العربية كما يبين من الجدول التالي (خاصة بالنظر الى مستويات العمق المالي

والنفاذ للخدمات المالية)، حيث يظهر نجاح بعض الدول العربية خاصة الخليجية في تطوير المؤسسات والأسواق المالية على عكس عدد من الدول التي لا تزال تواجه مصاعب عديدة لتطوير مؤسساتها وأسواقها المالية وهو ما يسهم حتمًا في ضعف القدرة على تعبئة المدخرات الوطنية والأجنبية وتحفيز الاستثمار المنتج.

الجدول رقم (7): مؤشر التطور المالي (2017)

التطور المالي									
تطور الأسواق المالية				تطور المؤسسات المالية				التطور المالي	
أرباح الاسواق المالية	النفاذ إلى الخدمات المالية	العمق المالي	تطور الأسواق المالية	أرباح المؤسسات المالية	النفاذ إلى الخدمات المالية	العمق المالي	تطور المؤسسات المالية		
1.00	0.68	0.99	0.90	0.66	0.86	0.80	0.84	0.88	الولايات المتحدة الامريكية (متصدرة الترتيب)
0.15	0.84	0.60	0.54	0.86	0.38	0.20	0.48	0.52	قطر
0.19	0.72	0.60	0.52	0.64	0.43	0.24	0.45	0.49	الامارات
0.51	0.48	0.50	0.50	0.60	0.44	0.17	0.42	0.46	السعودية
0.03	0.83	0.59	0.50	0.82	0.00	0.34	0.38	0.44	البحرين
0.07	0.50	0.22	0.27	0.72	0.40	0.43	0.54	0.41	المغرب
0.12	0.51	0.38	0.34	0.82	0.34	0.19	0.45	0.40	عمان
0.30	0.12	0.39	0.28	0.82	0.46	0.23	0.51	0.40	الكويت
0.10	0.52	0.24	0.29	0.74	0.30	0.36	0.48	0.39	الأردن
0.05	0.02	0.18	0.09	0.86	0.46	0.28	0.54	0.32	لبنان
0.32	0.36	0.15	0.27	0.83	0.11	0.10	0.33	0.30	مصر
0.11	0.01	0.09	0.07	0.79	0.36	0.20	0.45	0.26	تونس
0.000	0.004	0.001	0.002	0.84	0.10	0.07	0.32	0.16	الجزائر
0.000	0.000	0.000	0.000	0.70	0.15	0.10	0.31	0.15	ليبيا
0.000	0.000	0.000	0.000	0.70	0.14	0.10	0.30	0.15	جيبوتي
0.000	0.000	0.083	0.031	0.70	0.05	0.02	0.23	0.13	اليمن
0.000	0.000	0.000	0.000	0.68	0.09	0.05	0.26	0.13	سوريا
0.000	0.000	0.031	0.012	0.59	0.14	0.02	0.24	0.13	موريتانيا
0.000	0.000	0.000	0.000	0.61	0.06	0.04	0.22	0.11	السودان
0.000	0.000	0.000	0.000	0.22	0.06	0.05	0.11	0.06	جزر القمر

المصدر: اعداد الكاتب بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي، 2020.

أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: فجوة التخطيط والتمويل والبيانات

من ناحية أخرى، تبدو الدول في حاجة إلى تعظيم العائد التنموي على الموارد المالية المتاحة لها لا سيما من خلال اعتماد موازنات البرامج والأداء، وترشيد وحوكمة الإنفاق الحكومي وتعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص واعتماد أدوات التمويل الحديثة الأخرى. ولا بد في هذا الإطار من التنويه إلى أن أغلب الدول العربية على غرار العديد من الدول النامية تلجأ كثيراً إلى الاقتراض لسد عجوزاتها في ضوء عجزها عن تغيير معادلة التمويل، ضمن دائرة غير محمودة بما أن هذا الاقتراض لا يفضي إلى تمويل التنمية وتعديل الهياكل الانتاجية والتصديرية، ولكن يذهب إلى تمويل الإنفاق الجاري عمومًا مما يؤدي إلى تراكم الدين وأثاره غير الحميدة (حيث تضاعف حجم دين الدول العربية خلال العقد الأخير). ولا بد من التنويه في هذا الإطار إلى أن خدمة الدين تقلل من الموارد المخصصة لأغراض التنمية (وفق مفهوم المزاخمة Crowding out) كالاستثمار والإنفاق على التعليم والصحة. في هذه الحالة يكون من مصلحة الدائنين مواصلة توفير السيولة الإضافية لتمكين المدين من الوفاء بالتزاماته الحالية وتجنب الإفلاس. وفي الحالة الثانية يكون عبء الدين ثقیلاً ويعطي انطباعاً عن حجم خدمة الدين المستقبلية المتزايدة ما يعني احتمال كبير لزيادة الضرائب والتشف ما قد يؤدي لتثبيط الاستثمار وبالتالي النمو. هذا قد يدفع الدائنين إلى التفكير في منح إعفاء جزء من الديون. وتبدو هذه الفلسفة المرتكزة على مصلحة الدائنين خطيرة على مسيرة التنمية في أغلب الدول النامية، لأن واقع الدول المدينة ضعيف تنموياً ولم تستطع التخلص من الديون لأنها استعملتها في سد عجز الموازنة الجاري وسداد الديون السابقة دون آثار تنموية مستدامة تذكر (المعهد العربي للتخطيط، 2021). وتؤكد هذه الاشكاليات المرتبطة بالتداين بأهمية تعزيز القدرة على تعبئة المدخرات الوطنية والأجنبية الخاصة في ضوء تزايد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول النامية (662 مليار دولار في 2020، حسب بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2021) وتحويلات المهاجرين (539 مليار دولار في 2020، حسب بيانات البنك الدولي 2022) في حين

لا تتجاوز حصة الدول العربية 6.5% و10% منها على التوالي، وهو ما يستدعي إعادة النظر في سياسات جذب وتوجيه هذه الاستثمارات. ولا بدّ كذلك من التأكيد على التطور النمطي لتمويل التنمية حيث يركز في المراحل التنموية الأولية على الاقتراض والمنح الدولية ثم ينتقل إلى الموارد الضريبية في مراحل تنمية متقدمة ثم إلى الموارد الوطنية والأجنبية الخاصة⁽¹⁾، وهو ما يستدعي تطورًا في البيئة المؤسسية والتشريعية والتنظيمية للسماح للأدوات التمويلية البديلة بالعمل بانسيابية (عبد مولاة، 2021) وهي تشمل:

- **مبادلة الديون Debt to Equity Swaps** : حيث تمتلك معظم الدول المدينة قطاعات ومشروعات يمكن أن تستغل في تخفيف عبء دينها الخارجي بالسماح للدائنين في مشاركة الدولة بملكية هذه المشروعات وإدارتها على أسس تجارية سليمة، على نحو يسمح بتخفيف عبء الديون بحيث تصبح هناك مشاركة بين الدائنين والمدنيين في تحمل المخاطر. ويمكن أن تقتضي عملية تحويل الديون طرفًا ثالثًا يقوم بشراء الدين من الدائن بالعملة الصعبة بخصم معين ثم يتحصل البلد المدين على مقابل المبلغ بالعملة المحلية بخصم أقل، وبمقابل هذا المبلغ يشتري الطرف الثالث المستثمر جزءًا من الأصول المحلية كنوع من انواع الخصخصة أو مقابل أسهم مدرجة. كما يمكن أن تتم العملية دون تدخل طرف ثالث، فقط بين الدائن والدولة المستدينة بحيث يتحول الدائن إلى مستثمر. بالتالي تتمثل عملية تحويل الدين إلى أداة ملكية (حصة في شركة أو مشروع حكومي، أو أسهم) وتضمن هذه العملية تغيير الدين بالعملة الأجنبية إلى التزامات مالية محددة بالعملة المحلية مقابل خصم جزء من الأصل، وبذلك يعتبر الدين مسددًا، وفي حالة مقايضة الدين بأسهم مثلًا فإن الدائن والمدين يتفقان على تحويل الدين إلى حقوق ملكية (أسهم).

(1) Financing for development, The Addis Ababa Action Agenda, 2015.

- **الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص Public Private Partnership** عادةً ما تكون لتمويل مشاريع بنية تحتية أو الخدمات العامة والطاقة المتجددة. وتمثل أنواع الشراكة بين القطاعين آلية أكثر مرونة وشفافية وكفاءة بالمقارنة مع مقاربات تقليدية على غرار الخصخصة أو المشتريات الحكومية. وتجدر الإشارة إلى أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالنظر إلى تجارب الخصخصة التي تم اللجوء إليها خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي والتي تتخلى الحكومة من خلالها كلياً أو جزئياً عن أصولها لصالح القطاع الخاص بشكل نهائي، في حين أن عملية الشراكة تعني احتفاظ الدولة بملكية الأصول، بينما يقوم القطاع الخاص بمسئوليته في عملية البناء والإدارة والتشغيل بالإضافة إلى تقديم الخدمة والصيانة. هذا وقد تم اشتقاق العديد من العقود بين القطاعين العام والخاص على غرار عقود الشراء والبناء والتشغيل (BBO) والبناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) والبناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية (BOOT) والبناء والتأجير والتملك ونقل الملكية (BROT) الخ...
- **السندات الاجتماعية Social Impact Bonds**: شبيهة بآليات الشراكة بين القطاع العام والخاص، ولكن لأغراض المشاريع الاجتماعية حيث يتم عقد بين الحكومة والقطاع الخاص لتقديم خدمات اجتماعية ولا يتم الدفع إلا بعد قياس أثارها على أرض الواقع.
- **الصكوك الإسلامية**: حيث تمثل حصصاً شائعة في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك لتيسير شراء وتداول هذه الصكوك. وبذلك يشبه الصك الإسلامي السهم الذي يصدر بفئات متساوية ويمثل حصة شائعة في صافي أصول الشركة المساهمة. وتساهم بفعالية في تنمية الاستثمارات الحقيقية التنموية عبر توفير موارد مالية ملائمة لهذه الاستثمارات، من حيث الأجل المطلوبة، ودرجة المخاطر، ونوعية القطاعات، وطريقة التمويل الملائمة، على نحو تساهم في حشد المدخرات وتوجيه

الاستثمارات من خلال الربط المباشر بين نشاطي الادخار والاستثمار على أساس قاعدة الربح والعائد الحقيقي الناتج عن إضافات فعلية محققة، وزيادة في تنمية الثروة والدخل الفعلي، نتيجة لأنشطة إنتاجية حقيقية، منها الصكوك الخضراء لتمويل المشاريع ذات العلاقة بالبيئة والاقتصاد الأخضر.

■ التمويل الجماعي **Crowdfunding**: مبني على مكافأة مادية مقابل مساهمة في مشاريع تنموية. حيث يتم تمويل المشاريع من خلال جمع الأموال من عديد كبير من المواطنين عادة من خلال الإنترنت. هناك ثلاثة أنواع رئيسية للتمويل الجماعي (1) أسهم تمويل جماعي من خلال بيع حصة في المشاريع مقابل التمويل، (2) قروض التمويل الجماعي عوض الاقتراض من البنوك أو غيرها، و(3) تمويل جماعي مبني على المكافأة بمعنى التبرع لمشروع مقابل تلقي مكافأة مادية وليست مالية.

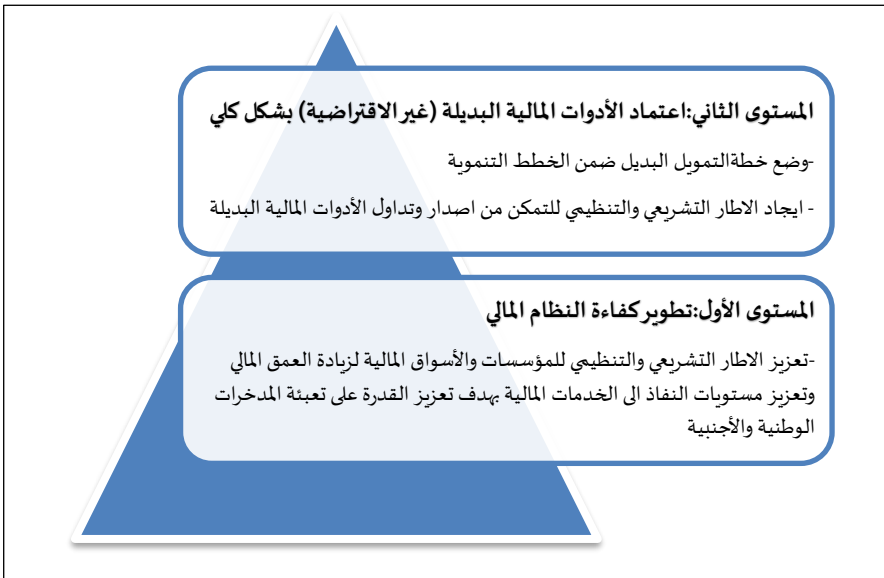
■ **Diaspora Bonds** سندات المهاجرين : حيث يعتبر المغتربون مصدر تمويل هام لبعض الدول، سواء من خلال تحويلاتهم المنتظمة لإعالة عائلاتهم أو من خلال استثماراتهم في بعض القطاعات التقليدية كالعقار على سبيل المثال. وتسهم هذه السندات في تحويل هذه الموارد المالية إلى أداة استثمارية لتمويل التنمية بشكل منتظم وفعال لا سيما من خلال طرح سندات تخص المهاجرين وتخصص إيراداتها لتمويل مشاريع بعينها. وبالنظر إلى الفجوة التمويلية المتعاظمة في الدول العربية من جهة، وحجم التحويلات السنوية للمهاجرين في بعض الدول العربية، يمكن أن تمثل سندات المهاجرين أداة فاعلة في حشد جزء من هذه التحويلات المعتبرة التي بلغت حوالي 29 مليار دولار في مصر، تليها المغرب ولبنان بحوالي 7. مليار دولار، تليها الأردن وبقية الدول العربية، وفق بيانات البنك الدولي لعام 2020.

ويمكن تفصيل هذه الأهداف وفق مستويين، كما هو مبين في الشكل التالي،
يعتمد الأول الى تمكين القطاع المالي بكل مكوناته لتعزيز قدرة المؤسسات والأسواق المالية

أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: فجوة التخطيط والتمويل والبيانات

لتعبئة المدخرات الوطنية والأجنبية بكفاءة وفعالية أكبر وتوجيهها نحو الجهد التنموي، في حين يسعى المستوى الثاني الى تنوع الأدوات المالية المعتمدة في تمويل التنمية قدر الإمكان من خلال الإسراع بتوفير الإطار التشريعي والتنظيمي الشفاف والمحكوم لإصدارها وتداولها لتخفيف أعباء الدين. ويمكن تنفيذ المستويين بشكل متتابع أو بشكل متواز حسب القدرات البشرية والفنية المتاحة للدول.

شكل رقم(4): نموذج مقترح لتطوير النظام المالي وسد الفجوة التمويلية



المصدر: اعداد الكاتب.

3.4 سد فجوة البيانات

لتسهيل تنفيذ أجندة التنمية المستدامة، تم تصنيف مؤشرات الأداء في عام 2016 إلى ثلاث مستويات: (1) مؤشرات واضحة من الناحية المفاهيمية والمنهجية ومعمول بها دولياً وتنتجها الدول بانتظام (81 مؤشراً Tier1)، (2) مؤشرات واضحة من الناحية المفاهيمية

والمنهجية ولكن الدول لا تنتجها بانتظام (57 مؤشراً Tier2)، (3 مؤشرات تتطلب استكمال المنهجية والمعايير والاختبار (88 مؤشراً Tier3). وفي عام 2022 زادت مؤشرات المستوى الأول إلى 136 ومؤشرات المستوى الثاني إلى 90 (وفق تحيين فبراير 2022).

وتعتبر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة أكثر عدداً وأكثر تعقيداً عند مقارنتها بالأهداف الإنمائية للألفية. ويبدو أن معظم الأنظمة الإحصائية في العالم تواجه صعوبات في تقديم بيانات كاملة عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يستدعي مواصلة العمل لمعالجة الفجوات المنهجية وسد الفجوات القائمة في البيانات.

وفي إطار "تقرير التنمية في العالم لعام 2021: البيانات من أجل حياة أفضل"، أطلق البنك الدولي مؤشرات الأداء الإحصائي التي تقيم أداء النظام الإحصائي للدول عبر خمسة محاور: (1) استخدام البيانات؛ (2) خدمات البيانات؛ (3) منتجات البيانات؛ (4) مصادر البيانات؛ و(5) البنى التحتية للبيانات. ويبين الجدول التالي مستوى الفجوات القائمة في الدول العربية عموماً والدول ذات الدخل المنخفض على وجه الخصوص، لا سيما على مستوى البنى التحتية ونوعية المخرجات الإحصائية، والتي من شأنها إعاقة القدرة على تقييم التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة.

أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: فجوة التخطيط والتمويل والبيانات

جدول رقم (6): ترتيب الدول العربية وفق مؤشر "البيانات من أجل حياة أفضل" لعام 2019

المؤشر المركب	مؤشر استخدام البيانات	مؤشر خدمات البيانات	مؤشر منتجات البيانات	مؤشر مصادر البيانات	مؤشر البنى التحتية للبيانات	
90.1	100	92.2	77.6	80.7	100	الترويج (متصدرة الترتيب)
74.1	100	76.8	72.6	60.9	60	مصر
70.4	80	86.6	55.7	69.9	60	فلسطين
64.2	100	66.3	51.7	63.1	40	الكويت
64.1	90	85.7	64.9	49.8	30	تونس
63.4	80	60.7	47.2	79	50	السعودية
63	100	62	47.3	60.8	45	قطر
62	80	80.8	71.3	47.9	30	الأردن
59.7	100	36.9	42.2	54.2	65	الإمارات
59	60	88.4	68.2	28.5	50	المغرب
58.5	100	44.4	44.1	64.2	40	عمان
55.1	70	60.1	57.4	48.3	40	الجزائر
54.5	90	64.3	41.6	46.5	30	البحرين
51.9	60	62.6	57.4	49.4	30	لبنان
48.1	70	62.5	47.8	25.1	35	موريتانيا
39.2	53.4	57.9	55.7	18.8	10	السودان
36.8	80	25.5	37.9	20.4	20	اليمن
36.6	40	60.4	41.6	16.1	25	جيبوتي
34.8	30	25	62	22.1	35	العراق
26.5	26.6	24.8	38.1	17.7	25	سوريا
21.4	20	20.6	35.6	10.8	20	ليبيا
19.6	16.6	36	45.5	0	0	الصومال

المصدر: اعداد الكاتب باعتماد (worldbank.org) Statistical Performance Indicators

وتتضمن متطلبات تعزيز كفاءة انتاج البيانات وقياس ورصد الأداء ضرورة تبني أقصى قدر من مؤشرات التنمية المستدامة، والانتقال من نظم القياس التجميعية المعتمدة على المدخلات القائمة في أغلب الدول العربية اليوم وتعزيز القدرات الوطنية على انتاج البيانات التفصيلية لمختلف القطاعات عمومًا من خلال تعزيز الاجهزة الاحصائية الوطنية المكلفة بإنتاج البيانات، وفق النموذج المقترح في الشكل التالي والذي يضم شقين

لدعم القدرات الإحصائية للدول العربية. على المدى القصير، يمكن سد الحاجيات الإحصائية لمؤشرات المستوى الأول لأهداف التنمية المستدامة وهي البيانات في المجال الاقتصادي بشكل عام والتي تعد أكثر يسرا من البيانات في المجالات الاجتماعية والبيئية. على المدى المتوسط، يمكن المُضي نحو استهداف المؤشرات البيئية في المستويين الثاني والثالث وبعض المؤشرات الاجتماعية مثل التعليم الجيد والمساواة بين الجنسين ونوعية المؤسسات، والتي تتطلب وضع خطة متكاملة لتطوير المنهج وبناء القدرات وإنتاج البيانات التفصيلية.

من ناحية أخرى يجدر النظر إلى نوعية مصادر البيانات حيث يتم انتاجها بالأساس بالاعتماد على البيانات الإدارية بالإضافة إلى الدراسات الاستقصائية، حيث تقدم البيانات الإدارية عدة مزايا تفوق المسوحات من ناحية التكلفة وسرعة الإنتاج. وهكذا تخفف البيانات الإدارية من الصعوبة المتزايدة التي تواجهها الأجهزة الإحصائية مقابل البيانات التي يتم الحصول عليها من المستجيبين للمسوحات بالإضافة إلى تقليل التكلفة. وقد تحتاج بعض الدول العربية إلى تعزيز استخدام البيانات البديلة من خلال الاستشعار عن بعد على سبيل المثال ضمن الأساليب والأدوات التي تسمح بتعزيز المصادر الجديدة والبديلة لتكملة المسوحات والبيانات الإدارية.

أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: فجوة التخطيط والتمويل والبيانات

شكل رقم(5): نموذج مقترح لترقية الجهاز الاحصائي لسد فجوة البيانات



المصدر: اعداد الكاتب.

5. الخاتمة

أدت عقود التنمية الضائعة في الدول النامية وفشل برامج الإصلاح الهيكلي المدفوعة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الى اقتراح أطر تنموية متكاملة أكثر تمثلت في صياغة أهداف الألفية عام 2000 ثم أهداف التنمية المستدامة عام 2015. وقد تميز هذا الإطار بطابعه التخطيطي طويل المدى وتحديده لأهداف كمية ونوعية تغطي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وبالرغم من عدم اكتمال هذا الإطار بالنظر الى عدم تحديد تفاصيل النموذج الاقتصادي التنموي ولا نوعية السياسات الكفيلة بتحقيق الأهداف ولا سبل تمويلها، الا أن هذا الإطار يقدم استراتيجية منضبطة وشاملة لمواجهة

تحديات التغير المناخي من جهة، وحاجة أغلب الدول التي تعاني من ضعف المؤسسات التخطيطية والاقتصادية من جهة أخرى.

وقد بينت نتائج أجندة أهداف الألفية والسنوات الأولى من أجندة التنمية المستدامة أن العديد من الدول العربية لا تزال تواجه تحديات حقيقية في جوانب تخطيطية عديدة تتمثل بالأساس في الحاجة الى التطبيق السليم للتخطيط التأشيري وما يتطلبه من مراعات للأهداف الاستراتيجية على المدى الطويل وترجمتها على المديين المتوسط والقصير بالإضافة الى صياغة وتنفيذ السياسات بشكل متنسق مع المفاضلات بين أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. بالإضافة إلى ذلك، تبين أن الدول العربية تواجه تحديات متعاضمة لتمويل جهودها التنموية لا سيما في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19 وما خلفته من انكماش اقتصادي عالمي وتراجع للأسعار والتجارة العالمية. ويضاف أخيراً إلى هذين التحديين الحاجة إلى استكمال بناء الأجهزة والقدرات الإحصائية للتمكن من إنتاج البيانات التفصيلية الضرورية لإنتاج مؤشرات التنمية المستدامة المطلوبة لقياس ما تم تحقيقه في أجندة التنمية المستدامة.

وقد قدمت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات لمواجهة هذه التحديات الثلاثة لتعظيم الفائدة من أجندة التنمية المستدامة لا سيما من خلال إرساء متطلبات التخطيط التأشيري الحديث القائم على النماذج الإنمائية المتكاملة والمتسقة حيث يتم التعامل مع جميع الأهداف في وقت واحد مع مراعاة الترابطات بينها، ومع مراعاة السياق التنموي لكل بلد والترتيبات المؤسسية القائمة فيه. كذلك طرحت الدراسة عدداً من البدائل التمويلية غير الاقتراضية الكفيلة بسد الفجوة المالية القائمة دون المساس بالتوازنات الكلية. وأخيراً نهت هذه الدراسة إلى الحاجة الماسة إلى سدّ الفجوة البيانية لاستكمال مؤشرات القياس التجميعية والتفصيلية ورصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة. وتأتي هذه

أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: فجوة التخطيط والتمويل والبيانات

المجالات الثلاثة متكاملة بالنظر الى أن مسؤولية تنفيذ وتمويل وقياس الأهداف الأممية تقع على عاتق الدول وحدها، وهذا يعني أن نجاح أهداف التنمية المستدامة في كل دولة يتطلب أولاً التوفيق بينها وبين الأهداف الوطنية، بالنظر إلى أولويات وقدرات كل دولة، وهو ما يتطلب مراجعة وتقييم الخطط والسياسات الوطنية، وتوفير التمويل ومتابعة الإنجاز. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن الدعم المؤسسي الذي تقدمه المؤسسات الدولية في هذه المجالات الثلاثة لا يسمح بسدّ هذه الاحتياجات بشكل دائم ومستدام، وهو ما يتطلب بناء قدرات ومؤسسات وطنية قادرة على احداث التغيرات المطلوبة بشكل مستدام.

المراجع العربية

البنك الدولي، (2021)، "تقرير عن التنمية في العالم 2021: البيانات من أجل حياة أفضل"،
worldbank.org/ar/opendata

المعهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي، (2021)، "مديونية الدول العربية: الواقع
والمخاطر وسبل المواجهة"، تقرير التنمية العربية، الإصدار الخامس.

عبد مولاة، وليد، (2021)، "البدائل غير التقليدية لتمويل التنمية"، تقرير التنمية العربية:
"مديونية الدول العربية: الواقع والمخاطر وسُبل المواجهة، الإصدار الخامس.

عبد مولاة، وليد، (2016)، "المتطلبات المؤسسية للنمو الشامل التشغيلي"، تقرير التنمية
العربية: الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي، الفصل السادس،
الإصدار الثاني، 2016.

عبد مولاة، وليد، (2012)، "التخطيط الاستراتيجي للتنمية"، جسر التنمية، العدد 114.

المراجع الانجليزية

Abdmoulah, W. (2022), "Export Sophistication and Economic Performance, New evidence using TiVA database", International Review of Applied Economics, pp. 1-25.

Aghion, P. and Howitt, P. (1998), "Endogenous Growth Theory", Cambridge, MA: MIT Press.

Barro, R. (1991). "Economic growth in a cross section of countries", The Quarterly Journal of Economics, 106 (2), 407-443.

Barro, R. and Sala-i-Martin, X. (1995), “Economic Growth”, New York: McGraw-Hill.

Chenery, H. B. (1960). “Patterns of industrial growth”, The American Economic Review, 50(4), 624–654.

Chenery, H. B., and Taylor, L. (1968). “Development patterns: Among countries and over time”, The Review of Economics and Statistics, 50(4), 391–416.

Hausmann, R. and Klinger, B. (2006), “Structural Transformation and Patterns of Comparative Advantage in the Product Space”, CID Faculty Working Paper No. 128.

Hausmann, R. and Klinger, B. (2007), “The Structure of the Product Space and the Evolution of Comparative Advantage”, CID Faculty Working Paper No. 146.

Hausmann, R. Hwang, J. and Rodrik, D. (2007), “What you export matters”, Journal of Economic Growth, 12, 1, 1-25.

Hidalgo, C.A. Klinger, B. Barabási, A.L. and Hausmann, R. (2007), “The product space conditions the development of nations”, Science, 317, 5837, 482-487.

Keynes, J.M. (1936), “The General Theory of Employment, Interest, and Money”. John Maynard Keynes.

Lall, S. (2000), “The Technological Structure and Performance of Developing Country Manufactured Exports, 1985–98.” Oxford Development Studies 28(3): 337–69.

Lewis, A. (1955), “The Theory of Economic Growth”, Homewood, IL: Irwin.

Marx, K. (1867), “Capital. Volume I: A Critique of Political Economy The Process of Production of Capital”. Hamburg: Verlag von Otto Meissner. doi:10.3931/e-rara-25773.

Nelson, R. (1956), “A Theory of the Low-Level Equilibrium Trap in Underdeveloped Economies”, American Economic Review 46(5): 894–908.

Pritchett, L. (1997), “Divergence, big time”, Journal of Economic Perspectives, 11(3), 3–17.

Rostow, W. W. (1960). “The stages of economic growth: A non-communist manifesto”, Cambridge: Cambridge University Press.

Smith, A. (1776), “The Wealth of Nations”, The Modern Library.

Solow, R.M. (1956), A Contribution to the Theory of Economic Growth. The Quarterly Journal of Economics, 70, 65-94.

UNDG. (2015), “Mainstreaming the 2030 agenda for sustainable development: Interim reference guide to UN country teams”. New York, USA: United Nations Development Group (UNDG). Available at <http://www.undp.org/content/dam/undp/library/MDG/Post2015-SDG/UNDP-SDG-UNDG-Reference-Guide-UNCTs-2015.pdf> (accessed on January 7,2019).

United Nations. (2015), “Addis Ababa Action Agenda: Financing for Development”, New York.

صدر عن هذه السلسلة :

- 1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز
- 2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها
د. ابراهيم العيسوي (محرر)
- 3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت
د. عمرو محي الدين
- 4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية
د. جميل طاهر ، د. رياض دهاال ، د. عماد الامام
- 5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي
د. محمد عدنان وديع
- 6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية
د. ابراهيم العيسوي
- 7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل
د. محمد عدنان وديع
- 8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الإقتصادية في الدول العربية
د. علي عبد القادر علي
- 9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث
د. عماد الإمام
- 10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟
د. علي عبد القادر علي
- 11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات
د. محمد أنس الزرقا
- 12 - دور التجارة العربية البنينية في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر
- 13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية
اعداد : د. علي عبد القادر علي

- 14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية
إعداد: أ. عامر التميمي، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات
إعداد: أ.د. ماجد خشبة، تحرير: د. عدنان وديع
- 16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية
إعداد: د. عماد موسى، تحرير: د. أحمد طلفاح
- 17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئياً: إشارة لحالة العراق
إعداد: د. أحمد الكواز
- 18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة
إعداد: م. جاسم عبد العزيز العمّار، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية
إعداد: د. علي عبدالقادر علي، تحرير: د. رياض بن جليلي
- 20 - هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟
إعداد: د. أحمد الكواز
- 21 - مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية
إعداد: د. أحمد الكواز
- 22 - التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية
إعداد: د. علي عبد القادر
- 23 - العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية
إعداد: د. محمد عدنان وديع
- 24 - اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات
إعداد: د. محمد نعمان نوفل
- 25 - المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية
إعداد: د. رياض بن جليلي
- 26 - البطالة ومستقبل أسواق العمل في الكويت
إعداد: د. بلقاسم العباس
- 27 - الديمقراطية والتنمية في الدول العربية
إعداد: د. علي عبدالقادر علي

- 28 - بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص
إعداد: د. أحمد الكواز
- 29 - تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية
في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية
إعداد: أ. منى بسيسو
- 30 - الاصلاح الضريبي في دولة الكويت
إعداد: د. عباس المجرن
- 31 - استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون؟
إعداد: د. وشاح رزاق
- 32 - الأزمة المالية الدولية وإنعكاساتها على دول الخليج
إعداد: د. وشاح رزاق
د. إبراهيم أونور
د. وليد عبد موله
- 33 - استخدام العوائد النفطية
إعداد: د. محمد إبراهيم السقا
- 34 - السوق الخليجية المشتركة
إعداد: د. أحمد الكواز
- 35 - الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية
إعداد: د. علي عبدالقادر علي
- 36 - الضرائب، هبة الموارد الطبيعية وعرض العمل في الدول العربية ودول مجلس التعاون
إعداد: د. بلقاسم العباس
د. وشاح رزاق
- 37 - إندماج إقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية
إعداد: د. أحمد الكواز
- 38 - التجارة البينية الخليجية
إعداد: د. وليد عبد موله
- 39 - تطوير الأسواق المالية التقييم والتقلب اعتبارات خاصة بالأسواق الناشئة
إعداد: أ. آلان بيفاني
- 40 - تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. أحمد الكواز
- 41 - قياس كفاءة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. إبراهيم أونور

- 42 - مُحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية
إعداد: د. وليد عبد مولاة
- 43 - رأس المال البشري والنمو في الدول العربية
إعداد: د. بلقاسم العباس
د. وشاح رزاق
- 44 - لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟
إعداد: د. أحمد الكواز
- 45 - حول حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية
إعداد: د. حسين الطلافحه
- 46 - سجل التطورات المؤسسية في الدول العربية
إعداد: د. حسين الطلافحه
- 47 - المسؤولية الاجتماعية ومساهمة القطاع الخاص في التنمية
إعداد: د. وليد عبد مولاة
- 48 - البيئة الاستثمارية ومعوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة: حالة دولة الكويت
إعداد: د. إيهاب مقابله
- 49 - التدريب أثناء الخدمة لشاغلي الوظيفة العامة: دراسة حالة لواقع التجربة الكويتية
إعداد: د. فهد الفضالة
- 50 - التكامل الاقتصادي: آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي
إعداد: د. نواف أبو شمالة
- 51 - وكالات التصنيف الائتماني: عرض وتقييم
إعداد: د. أحمد الكواز
- 52 - دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
ودور مؤسسات الدعم الفني
إعداد: د. إيهاب مقابله
- 53 - واقع المخاطر الاجتماعية في الجمهورية اليمنية
إعداد: د. محمد باطويح
د. فيصل المناور
- 54 - تجارب تنمية رائدة - ماليزيا نموذجاً
إعداد: د. فيصل المناور
د. عبد الحليم شاهين

55 – Small and Medium Enterprises in Lebanon: Obstacles and Future Perspectives

Issue: Omar Malaeb

- 56 - مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها
إعداد: د. إيهاب مقابله
- 57 - بناء القدرات المؤسسية للوحدات المحلية
إعداد: د. فيصل المناور
أ. منى العليان
- 58 - الدور التنموي للسياسات الصناعية الحديثة في ضوء الممارسات الدولية الرائدة: متطلب التحول الهيكلي
لاقتصادات الدول العربية
إعداد: د. نواف أبو شمالة
- 59 - التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي
إعداد: د. فيصل المناور
أ. منى العليان
- 60 - تطوّر الإنتاجية ومساهماتها في النمو الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. محمد لزعر
- 61 - تطوير المؤسسات العربية من منظور اقتصاد المعرفة
إعداد: د. علم الدين بانقا
د. محمد عمر باطويح
- 62 - الإصلاح الإداري مدخلاً لتصويب المسار التنموي : تجارب دولية
إعداد: أ. عمر ملاعب
- 63 - مخاطر الهجمات الالكترونية (السيبرانية) وآثارها الاقتصادية: دراسة حالة دول مجلس
التعاون الخليجي
إعداد: د. علم الدين بانقا
- 64 - دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:
حالة المملكة الأردنية الهاشمية
إعداد: د. إيهاب مقابله

أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: فجوة التخطيط والتمويل والبيانات

- 65 - الدوافع والاحتياجات المهنية حسب مدركات المتدربين المشاركين في البرامج التدريبية بالمعهد العربي للتخطيط
إعداد: د. فهد الفضالة
- 66 - أهمية تطوير مناهج وأساليب التعليم والتعلم بالنسبة للعملية التنموية - مع التركيز على منهج مونتيسوري
إعداد: أ. نبيله بيدس
- 67 - دور مؤسسات العمل العربي المشترك والمؤسسات الإنمائية والتمويلية العربية في الحد من الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية - نظرة تحليلية
إعداد: د. نواف أبو شمالة
- 68 - مؤشرات تقييم أداء مؤسسات التمويل الأصغر: دراسة تطبيقية لحالة المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن"
إعداد: أ.د. إيهاب مقابله
أ. محمد عواوده
- 69 - تقييم فعالية تطبيقات سياسات سوق العمل النشطة وغير النشطة في الدول العربية: إسقاطات على تداعيات أزمة كوفيد - 19 على أسواق العمل
إعداد: د. محمد عمر باطويح
أ. مريم بوزير
- 70 - العدالة الاجتماعية كمدخل لتحقيق التنمية: دراسة في السياق العربي المقارن مع الاستثناس بالتجربة الماليزية
إعداد: أ. إسماعيل قادير

71 - The Importance of Arab Parents' Perspective in Shaping and Developing ECE Methodologies to Increase Economical Efficiency and Social Consistency: The Montessori Method of Education

Issue: Nourhan Zehnie

- 72 - فعالية دور سياسات سوق العمل في الدول العربية: إسقاطات على تداعيات أزمة كوفيد - 19
إعداد: د. نواف أبو شمالة
- 73 - التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي
إعداد: د. عبد الحليم شاهين
- 74 - متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في القطاع العام مع التركيز على التجربة اليابانية
إعداد: أ.د. فيصل المناور
د. منى العليان
أ. عبدالله الدويلة

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي المؤلف وليس عن رأي المعهد

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

☎ : 24844061 24843130 (965) : 📠 : 24842935 (965)

✉ : api@api.org.kw - www.arab-api.org



تابعونا: